

قول المتن كقولنا ان سفي الله فربضي ضايقا ليس مرتبطا بما قبله
لان لا يصلح مثلا لما اذا كان المعلق عليه ضارا لان الشفا لا ينصف
بذلك ولا يصلح مثلا لما اذا كان المعلق عليه طارعا لان الشفا ليس
طاعة ويجاحب بان المراد بالمباح والطاعة المعلق عليها فالسفي
حرما ولا مكرهها والشفا بصدق عليه ذلك فيكون مثلا لما قبله
ايضا زيادة على الامثلة المتقدمة في الجازات الى القالسيية
وهي ترجع للتعليل فالذي يرجحاه في المحرر الخرج جمع في
القولين الاول على ما اذا ضا فيه ليدفعه واراد به اليمين والثاني
على ما اذا لم يضمن ولم يرد به اليمين فتلخص في ان قدر المباح يتعدت
يمينه اذا ضا فيه الله او يوي به اليمين او كان فيه حدث على شيء اوجع
منه او تحقيق خبر وان لم يبيضا فاولا مويا به اليمين ولا متعلقا
به حدث الخ والا يتعدت يمينه مثلا كعلي ان اكل الخبز مثلا او
الله على ان ادخل الدر الخ مطوف على قولنا فعلت كذا ليس مطوقا
على قوله فله على ان اطلقك حتى يكون من قبيل المعلق به هو منجز
ولذلك اقره النبي عن الاولين يجوز ان اهد ويلزم المتر على
فعل طاعة الخ لا يقتضي ان الطاعة معلق عليها مع انه جعل المباح
فيما تقدم مستلزما فيجوز ان المعطوف المعطوف عليه في هذه
الارادة ويجاز بان على زيادة والتقدير ويلزم المتر فعل
طاعة وانها متعلقة بحرف في حال من المذلاتي حالة كون المذتر
مستملا على التزام فعل طاعة مقصودة لم تتصل هذا التقيد
لم يصح لانه على حله تكون الطاعة معلقة عليها واذا كان معلقا عليها
لا يشترط فيها ذلك وانما يشترط فيها ذلك اذا كانت ملزمة متعلقة
على الله الملتزم بالمعلق عليه او مثل تسرع في الجماعة دون
تعلل لا تسرع فيه الجماعة كالضمني فلا يصح تدر الجماعة فيه
للخلاف فيه اي في تدرها في الغرض فحقيل يصح وقيل يصح واما التعلل

كانه

فانه يصح فيه بانفاق ومحل الخلاف في الاخير بين اما الاول من الثلاثة
وهي قرأة سورة معينة فانه يصح ولو كان في غير صلاة ولو معينة
صحيحة او وقوع حدث لا يتحمل الجور عطا على شبيهة وقوله
نعمه مقصودة للتأد مفعول لغصدا في قصد او وقوع متشبهة زيد
نعمه مقصودة كقدم زيد لاهله ويخجل ان يعزل بالرفق ونعمه بالنصب
خبر كان والنقد برب وكان نوع متشبهة زيد نعمه وقوله وقوع حر والو
هما بمعنى واحد فاحدهما يعني عن الآخر فالوحد في احدهما كان الحسن
ولا تدر في فعصية لفظ في زاد به وصورة ذلك بان قال علي
ان اقتل فلانا فهذا لا يتعدت نذرا اتفاقا لقول ان اراد اليمين او
كان فيه اضافة لله او كان هناك حدث او منح لارادة كفارة يمين
عند مخالفة والا فلا كراهة كقولنا ان قتلت فلانا الخ هذا المثال
لا ينسب من وجوب الاول ان دخل الله بعيدا المعصية ملزمة
والمثال يعيدانها معلق عليها والثاني ان معنى المتن لا يتعدت الثالث
يفقد فيه المذلة من قبيل اللجاج ان كان القتل لغير عوبنا فيه
او من قبيل التبرر ان كان فر عوبنا فيه لا تدر في فعصية بان قال
علي ان اقتل فلانا وقرن نذرا ان يعصى الله بان قال علي ان اقتل
فلانا ولا يجب به كفارة سيأتي تفصيله وكفارة كفارة يمين
اي ان اراد اليمين ان نعدنا عنه في الحال اي من المومنين وقوله
عند اذ الطال اي من المعسر وهذا في ضعيف والمعتمد انه لا ينفذ
عنته من المعسر فلم يكن نذرا حراما متعديا وقوله انتم الكلام
المراد بالكلامين صح نذر عنته وينفذ عند المال وقوله لا يجوز
الاقدم على عنت المومنين والمراد بتمام الكلام تشتمه وقد عرفت ان
قوله في الكلام الاول ينفذ عند اذ المال ضعيف فله في الكلامان
ولا يلزم المتر على فعل صباح الخ على زيادة لانه مقتضى ان المباح
معلق عليه وقع له ملزمة وصورة ذلك ان يقول علي ان لا اكل واه ان اكل